

حماس تضع المقاومة في يد المال القطري بموافقة إسرائيلية

1.5 مليار دولار قدمتها الدوحة للحركة لدعم سيطرتها على غزة



فلسطين آخر هموم حماس

وتبقى هناك جملة من الشواهد، تؤكد أن المال القطري يستهدف تمويل قيادة حماس لضمان الولاء للدوحة، وهو ما يظهر في المواقف الفارغة وحياة الترف والبذخ التي يلاحظها أبناء غزة على الكثير من القيادات التي أصبحت تعيش في مامن من الأهداف الإسرائيلية عقب تفاهات عديدة جرت الفترة الماضية.

تعد مرجعية قطر المالية لدعم حماس ليست إيمانا بما تعلنه من حركة تقاوم سلطات الاحتلال، إنما لانتهاج سياسة مناهضة للسلطة الفلسطينية التي تحظى بتأييد المجتمع الدولي في تمثيل الشعب الفلسطيني.

ولفت الباحث في شؤون التنظيمات الإسلامية منير ادب، إلى أن قطر اشترت وإلاء حماس بدعم مالي متلما الحال مع غالبية الحركات الدينية، وجماعات الإسلام السياسي، وتستغل الحاجة للمال لتعظيم دورها وتحقيق أهدافها.

وأشار لـ"العرب"، إلى أن الشعارات التي ترفعها أنظمة سياسية وتيارات دينية للانتصار للقضية الفلسطينية عبر استخدام سلاح المقاومة، هي الداعم الكبير لإسرائيل لأنها لا تقدم حلولا عملية على الأرض وتسهم في استهلاك الوقت دون أن تقدم إنجازا حقيقيا، ما يصب في مصلحة إسرائيل، الأمر الذي تنتهجه كل من قطر وتركيا وإيران منذ سنوات بحثا عن نفوذ لها في المنطقة، عبر دغدغة مشاعر المواطنين الذين ينجرفون خلف الخطب الرنانة.

وتوقع أستاذ العلوم السياسية بجامعة القدس أيمن الرقب، أن تذهب حماس باتجاه مواءمة الدولة التي تقدم لها الدعم المادي أكثر مما تقدمه قطر، شريطة ألا تكون ضمن الدول المعروفة أنها تنتمي إلى محور الاعتدال العربي، والذي لا يحقق رغبتها في الاستمرار على رأس السلطة في غزة.

وحتى في تصريح لـ"العرب"، الذي يحاول خطورة المال القطري، الذي يحاول استقطاب السلطة الفلسطينية، ممثلة في الرئيس محمود عباس، وقد يرضخ لهذا المحور بجذب قوي من أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح جبريل الرجوب، الذي تلقى وعودا قطرية بأن يكون على رأس السلطة الفلسطينية مستقبلا.

وتمارس الدوحة لعبة سياسية خطيرة من خلال ضخ أموالها لحماس فقط، وتكسر ظهر المقاومة الحقيقية، وتشوه صورتها أمام الشارع الفلسطيني، وهو ما يصب في مصلحة إسرائيل، التي تحقق أهدافها باستمرار الانقسام، فوضع دولارات قطر في جيوب فصيل دون آخرين يكفي لتفجير المزيد من التناقضات الداخلية.

الإرهاب، فبدلا من أن تصب الأموال في جيوب المواطنين ودفع رواتب أكثر من 50 ألف موظف يتبعون للحركة توجه إلى الدعم العسكري الذي تقلص أيضا بصورة كبيرة.

وأكدت محطة الأخبار الإسرائيلية الرسمية "كان"، منتصف أغسطس الماضي، أن تل أبيب أو عرت للدوحة دفع الأموال لحماس لوقف إطلاق الباليونات الحارقة، وأن رئيس الموساد يوسي كوهين أجرى محادثات مع مسؤولين كبار في الدوحة.

وأشارت المحطة الإسرائيلية إلى أن الموساد على صلة بتحويل الأموال إلى حماس، الأمر الذي من شأنه إحلال الهدوء، مؤكدة أن إسرائيل تريد "مواصلة قطر نقل الأموال خلال الأشهر المقبلة".

رئيس حركة حماس إسماعيل هنية وظف زيارته إلى لبنان من أجل تحسين صورة المقاومة الغائبة عن ساحات القتال

وأوضح رئيس منتدى الشرق الأوسط للدراسات السياسية والاستراتيجية سمير غطاس، أن قيادة حماس لا يتحدثون عن علاقتهم بإسرائيل التي تمر عبر السفير محمد العمادي، وأن قطر ساعدت حماس في التوصل لمزيد من التفاهات مع إسرائيل بفعل الأموال التي تصل إلى غزة عبر مطار تل أبيب وفي حراسة جنود الاحتلال.

وأشار لـ"العرب"، إلى أن التنسيق الأمني بين حماس وإسرائيل بوساطة قطرية أضحى واضحا ويظهر في مناسبات عديدة، فقرر وصول الأموال إلى غزة تحرك الأجهزة الأمنية التابعة للحركة نحو الشريط الحدودي لوقف كل تصعيد محتمل، ووجهت السلاح الذي تخزنه في أماكن يعلمها الاحتلال لقمع المواطنين.

ويؤمن غطاس بأنه لم تعد هناك مقاومة مسلحة في غزة، وما يحدث بين حين وآخر مناوشات لأجل الإبتزاز والحصول على المال بما يجعل حماس قادرة على الوفاء بتعهداتها المتساكني القطاع الذين كسروا حاجز الخوف ونظموا مظاهرات عديدة رفضا لممارسات الحركة في قهقم، حيث أسرفت في استخدام الأساليب القمعية لتنفيذ إجراءات مواجهة فايروس كورونا.

ويحقق المال القطري جملة من مصالح إسرائيل في منع إقامة دولة فلسطينية، بدليل توجيه المال إلى حماس وليس قيادة السلطة الوطنية في رام الله، في ظل وجود توافقات قطرية إسرائيلية لتبقى الحركة على رأس السلطة في غزة، ولولا وصول الأموال لكانت التظاهرات اندلعت وبغيت من موازين القوى السياسية الحالية في القطاع.

أن حركته كرسست فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وكانت سببا مباشرا في تفشي المصالحة وراي الصدع في الجسم الفلسطيني.

وأعلن الرجل في الحديث عن الارتقاء بسلاح المقاومة وتطوير منظومة الصواريخ التي لم تستخدم فعليا، حيث اكتفت الحركة باستخدام الباليونات الحارقة فقط، وافندت كلامه عن انتهاج استراتيجية "مراكمة القوة" للمنطق، لأن الحركة لم تطلق رصاصة واحدة منذ أن أعلنت الولايات المتحدة القدس عاصمة لإسرائيل.

ويريد الخطاب الحمساوي التغلطة على فضيحة رهن المقاومة بدولارات قطر، والإيحاء بأنها عازمة على مواصلة الطريق، ولن تقبل الخضوع لمساومات أو الرضوخ لتنازلات، تضع إرادتها المادية في يد الدوحة.

واستطلعت "العرب" آراء عدد من المحللين والمراقبين، بشأن مستقبل سلاح المقاومة، وجاءت غالبية ردودهم في خانة أن حماس لم يعد ضمن أهدافها الدخول في صراعات وحروب طويلة مع إسرائيل، وما كل تستهدفه الضغط على الطرف الإسرائيلي واستخدامه كأداة لإفناع قطر في الاستمرار بدفع الأموال المطلوبة شهريا.

وتكشفت طريقة التصعيد الأخيرة، وجاءت مختلفة كثيرا عن سابقتها، عن توظيفه فقط لاستئناف ضحك الأموال القطرية بموافقة إسرائيلية، حيث يحاول مسؤولون في تل أبيب مع الدوحة ونجحوا في استعادة المنحة التي تتخذها قطر ذريعة لتوطيد علاقاتها مع حماس وإسرائيل، وترج بنفسها في خانة الوساطة مع أو دون مصر.

وقال أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر في غزة مخيم أبوسعدة، إن "قطر قدمت إلى حماس حوالي مليار ونصف مليار دولار، منذ بدء الانقسام الفلسطيني، وتلك الأموال استهدفت تقوية شوكة الحركة في مواجهة السلطة الوطنية بقيادة محمود عباس، وتطور الأمر بعد حربي 2014 و2018، ليصبح المال القطري لاعبا رئيسيا في عدد كبير من قرارات الحركة".

وأضاف أبوسعدة في تصريح لـ"العرب"، أن قطر قدمت وعودا إلى حماس بزيادة المنحة الشهرية، وتقدر بنحو 30 مليون دولار، لتصل إلى 43 مليون دولار، خلال التفاهات الأخيرة التي دعت الحركة للتهنئة مجددا، على أن يكون ذلك لمدة 6 أشهر قابلة للتصعيد، وتوزع هذه الأموال على محطات الكهرباء لتشيغيلها، وعلى العائلات الفقيرة وموظفي حماس، ومشاريع البنية التحتية في القطاع.

التفاف على المقاومة الحقيقية
قد لا يذهب تدفق المال القطري مباشرة إلى الكتائب المسلحة التابعة لحماس، حيث تحصر الدوحة على ذلك، مع ذلك وجهت إليها اتهامات بدعم

يجمع المراقبون السياسيون على أنه كلما تراجع مؤيدو حركة حماس عن دعمهم للمقاومة، عادت قياداتها لترديد خطاب قديم، يتضمن التهديد والوعيد بالتخلص من الاحتلال الإسرائيلي، ويتجاهل هؤلاء أن أحداث الأسابيع خضمت جزءا جديدا من رصيدها الشعبي في فلسطين وخارجها، لأنها رهنّت المقاومة بتصورات قطرية، يهملها توثيق العلاقات مع إسرائيل ووضع أقدامها في القطاع، وغض الطرف عن الحصار والمصالحة الوطنية، وكل القيم المركزية التي تجعل القضية حية في وجدان الشعوب العربية.



أحمد جمال

صحافي مصري

القاهرة - توقفت الباليونات الحارقة التي تطلقها حماس ومقاومتها باتجاه المستوطنات تدريجيا، ما أن وافقت قطر على استئناف المعونة المالية التي ترسلها إلى حكومة حماس في قطاع غزة، وتم التوصل إلى تفاهات لم يعلن عن تفاصيلها لإحتواء التصعيد الحمساوي من دون أن يؤدي إلى خسائر فادحة على الجانب الإسرائيلي.

واعتبر رئيس اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة السفير محمد العمادي، في تصريحات له الخميس، أن وجود الدوحة في غزة صمام أمان لمنع اندلاع حرب، واعترف أنها دفعت 34 مليون دولار أخيرا لمنع كارثة إنسانية وشيكة كانت ستحل بالقطاع، وتدرس كيفية استمرار المعونة خلال الأشهر المقبلة.

ولم يعد هدف سلاح المقاومة مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، كما هو معان في جميع خطابات حماس التي ترزع أنها الوحيدة القادرة على ضمان حقوق الشعب الفلسطيني، فقد تبدل الهدف بعد أن أضحى وسيلة لضغط لاستمرار ضخ الأموال القطرية عبر إسرائيل، لإرهابها أن توقف دولارات الدوحة يعني انتهاء هيمنة الحركة على القطاع.

تجارة سياسية

طغت الحسابات الداخلية لحماس على كل الأهداف الأخرى بعد أن تفاقمت فيه الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في غزة، وتراجع اهتمام المجتمع الدولي، لأن الحركة لم تستهدف تحسين أوضاع المواطنين، بقدر رغبتها في استمرار الهيمنة عليه، وهو أمر دفع قطر للدخول على خط الأزمة لإنقاذ حماس والحفاظ على مكتسباتها، ومحاولة إيجاد دور للدوحة من خلال ضخ دولاراتها بانتظام.



سمير غطاس

التنسيق الأمني بين حماس وإسرائيل

بوساطة قطرية واضح

وعدمت حماس المتاجرة بالقضية الفلسطينية للحصول على مزايا سياسية تمكنها من الهيمنة على غزة، وضمان تدفق الأموال إلى عناصرها وقياداتها، بما يجعلها قادرة على دفع رواتب الألاف من العناصر المسلحة المنضوية تحت الوية ككتائب عز الدين القسام، والذين يشكلون وقودا خاملا يجري التلويح به كلما احتاجت إلى الأموال.

ولجات الحركة للتغطية لرهن سلاحها بيد المال القطري، إلى الخطب الرنانة لبقاء صورتها براءة أمام أنصارها، لعل ذلك ما ظهر الجمعة، في كلمة رئيس في أثناء لقائه شخصيات تمثل اللاجئيين الفلسطينيين والقوى الوطنية في لبنان، حيث ردد أن المقاومة المسلحة تقع ضمن الأولويات الاستراتيجية.

وحاول هنية تحسين صورة المقاومة، التي اهتزت في السنوات الأخيرة، زاعما أن هدفها تحرير كل فلسطين، متجاهلا

التحالف الهجين بين قلب تونس والإسلاميين ضرورة أم اختيار

يثير تحالف حزب ائتلاف الكرامة الإسلامي مع حزب قلب تونس ذي الميول الليبرالية، جدلا واسعا في الأوساط السياسية التونسية، وأجمعت معظم المواقف حول "خطورة" التحالف وتداعياته، في حين اعتبره الكثير من المراقبين ضريبا للدولة المدنية ومؤسساتها ومساوها الديمقراطي، فضلا عن خطر تيار الإسلام السياسي، المنافي لحداثة الدولة، والذي دأبت الأحزاب الإسلامية على ترسيخه وفي مقدمتها حركة النهضة.

وقال حمدي في تصريح لـ"العرب" إن "من مصلحة هذه الأطراف الخارجية والإقليمية (لم يسمها) أن تؤسس للفساد، وهناك الكثير من الأحزاب إما توطأت أو هي شريكة فيه".

وتابع "هذا التحالف سيجرّ تونس نحو كارثة حقيقية، سيتمكنون من الدولة بشكل بشع وهو ما سيؤدي إلى انهيار وتدهور الاقتصاد، فضلا عن مواجهة بين هذه المنظومة والشعب التونسي، وعلى القوى الوطنية أن تستعد لذلك". واعتبر أن انتخابات 2019 "لم تفرز سوى مشهد بائس تحكمه الشغبوية والفساد".

ومن شأن هذا التحالف الجديد بما هو تحالف القوى المدنية مع الإسلاميين أن يساعد على تغليب مصالح طرف دون سواه باعتباره يقوي شوكة الأحزاب الإسلامية ويضعف آمال استكمال بناء الدولة الحديثة.



عبدالعزیز القطي

التحالف هش ولن يدوم وهو يخدم بالوكالة أجنداث النهضة

ويرى الناشط السياسي فريد العليبي أن "ائتلاف الكرامة متهم بالخطف الإسلامي ونشر خطاب تكفيري وتمجيد التزمت والتعصب، وهو يجد في التحالفات مع قلب تونس المقبول دوليا باعتباره ليبراليا طوق نجاة، مما يمكنه بدوره من المقبولية دوليا بالإدعاء بأنه يعمل في اتفاق تام مع الأحزاب الليبرالية ولا علاقة له بالإرهاب التكفيري".

وأوضح العليبي في تصريح لـ"العرب" أن الهدف من هذا التحالف مواجهة رئاسة الجمهورية واتحاد الشغل والقوى اليسارية وسوف تكون له تداعياته من جهة الدفع بالمزيد من الاستقطاب في الساحة السياسية التونسية.

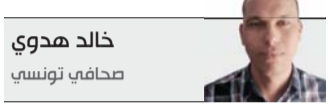
وحول إمكانية توسع هذا التحالف ليشمل أطرافا أخرى، قال الناشط السياسي إن "من المرجح توسعه في حال نجاحه لكي يشمل قوى يمينية تفرض عليها المصلحة السياسية الاتحاد حتى لا تفقد موقعها في البرلمان المهيد بالحل". وتابع "الإعلان عن التحالف الآن القصد منه الاستعداد لمواجهة مرتقبة مع رئيس الجمهورية قيس سعيد وحلفائه".

حتمية الفشل

بالتوازي مع الأحزاب المتحالفة ضمن الحكومة المستقيلة لإيلاس الفخاخ، تشكل تحالف برلماني مخالف تماما للتحالف الحكومي وجمع حركة النهضة وائتلاف الكرامة (الإسلاميين) وقلب تونس (ليبرالي).

وأشار التحالف (المعلن - الخفي) ردود أفعال كبيرة، حيث بنت النهضة تحالفا برلمانيا قائما على التنسيق والعمل المشترك مع "خصمها" القديم حزب قلب تونس وائتلاف الكرامة.

ووصف المحلل السياسي عبدالعزیز القطي التحالف بـ"الهجين"، وقال إنه "تحالف بين أطراف غير متجانسة وغير متناسقة فرضته نتائج الانتخابات الأخيرة". وأضاف القطي في تصريح لـ"العرب"، "تحالف هش ولن يدوم ولن يكون في خدمة العباد والبلاد، هو تحالف يساعد حركة النهضة بالأساس لتجاوز مشاكلها، ويخدم بالوكالة الخارجية".



خالد هودي

صحافي تونسي

تونس - تتخوف أطراف سياسية تونسية من تداعيات تحالف حزبي ائتلاف الكرامة المحسوب على تيار الإسلام السياسي وحزب قلب تونس الليبرالي، بالنظر إلى اختلاف توجهيهما الأيديولوجيين، ما يقوي شوكة الأحزاب الإسلامية، ويضعف آمال استكمال بناء الدولة الحديثة التي تقطع مع تصورات الإسلاميين.

وفي خطوة فاجت المتابعين للسجال السياسي في تونس، أعلن رئيس كتلة ائتلاف الكرامة سيف الدين مخلوف السبت الماضي عن تحالف جديد لحزبه مع حزب نبيل القروي، قائلا "بعد الخذلان الذي تلقيناه من التيار والشعب.. مد لنا حزب قلب تونس في المقابل يديه".

وأضاف مخلوف في تدوينة نشرها على صفحته الرسمية في موقع فيسبوك، "مدحنا التيار والشعب شهورا طويلة من أجل استرجاع بريق الثورة، فقابلونا بالاحتقار والتعالي والإذراء، وتفننوا في وصمنا بأبشع النعوت.. بل وشاركوا في كل المؤامرات والكمائن التي نصبها مرضى المنظومة البائسة.. ورضوا أن يكونوا وقودا وحطبا لحروبهم".

وأكد القيادي بائتلاف الكرامة "نعم أبادينا ممدودة لكل من يرغب بصدق في بناء تونس الحرة.. وسنبقى سدا منيعا في وجه كل من يحن لعودة ثقافة الحقد والاستبداد والتخلف". وتابع يقول "هذا نهجنا وهذا موقفنا، خطأ يحتمل أمام قيمة التحديات كثيرا من الصواب، ومن يخالفنا فهو حر ولكن على ألا يظهر نفسه بطلا، وموقفه محترم وصواب يحتمل أيضا كثيرا كثيرا من فرص الخطأ".

وتأتي هذه التطورات لتزرع الإرباك في المشهد السياسي المنقسم أصلا، ولتسحق حزب ائتلاف الكرامة، بإعلان النائب الصحي سمارة عن استقالته من كتلة ائتلاف الكرامة بالبرلمان، وفق ما جاء في تدوينة على صفحته الخاصة في فيسبوك.

خطوة مدمرة

يرى مراقبون سياسيون أن تحالف ائتلاف سيف الدين مخلوف مع قلب تونس، سيؤدي إلى نتائج وخيمة لاطما حذرت منها القوى المدنية والسياسية لتحسين مؤسسات الدولة من "توظيف التوجه الإسلامي" وضمان استمراريتها بعيدا عن المصلحة المقتبة.

وتفسر شخصيات سياسية هذا التحالف برعاية أطراف خارجية هيئات الأسباب وعبدت الأرضية لإنشائه مسبقا، وأفاد الأمين العام للتيار الشعبي زهير حمدي بأن "التحالف سيؤدي بالأساس إلى سقوط الدولة التونسية، وهو تحالف في الإرهاب والفساد برعاية قوى خارجية كانت لها إرادة قوية منذ أشهر لتأسيسه بشكل علني بين حركة النهضة والفصيل الذي يتبعها وهو ائتلاف الكرامة".

والحزب الأكثر فسادا في تونس وهو قلب تونس.

